

كلية: الاداب

القسم او الفرع: اللغة العربية

المرحلة: الثانية

أستاذ المادة: أ.م.د. إسراء صلاح خليل

اسم المادة باللغة العربية: نحو

اسم المادة باللغة الإنكليزية: Grammar

اسم المحاضرة الخامسة عشر باللغة العربية: المفعول به

اسم المحاضرة الخامسة عشر باللغة الإنكليزية:

الْمَفْعُولُ بِهِ حكم اتَّصال الفاعل، والمفعول بالفعل وانفصالهما عنه وحكم تقديم المفعول على الفعل

وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَصِلاً وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاً وَقَدْ يُجِى الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ وَقَدْ يَجِى الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

- عرّف المفعول به ، وما أقسامه ؟

- المُفعول به ، هو : اسم دلّ على شيء وقع عليه فعل الفاعل إثباتاً ، أو نَفْيا . فالإثبات ، نحو : كتبتُ الواجبَ ، والنّفي ، نحو : ما كتبتُ الواجبَ .

والمفعول به قسمان: 1- صريح 2 غير صريح.

1- الصريح قسمان:

أ- ظاهر ، نحو: كتبتُ الواجبَ ، ونحو: أكل عليٌ الطعامَ.

ب- ضمير ، نحو: أكرمتك وأكرمتهم ، ونحو قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ .

2- غير صريح ، وهو قسمان:

أ- مُؤَوَّلُ بمصدر ، نحو : عرفتُ أنَّك ناجحٌ . فالمصدر المؤول (أنّك ناجح) في محل نصب مفعول به ، والتقدير : عرفتُ نجاحَك .

ب- جار ومجرور ، نحو: أمسكت بيدك فالجار والمجرور (بيدك) مفعول به غير صريح ؛ لأنه وقع بمعنى المفعول ، ونحو: نظرت إلى الجبل ، ونحو: غَضِبَ المدرسُ على الطالب .

وقد يسقط حرف الجر فينتصب المجرور على أنه مفعول به ، ويُستمَّى (المنصوب على نَزْع

الْخَافِضِ) نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَخْنَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبِّعِينَ رَجُلًا ﴾ (أي: من قومِه)، وكما في قول الشاعر:

تَمُرُّونِ الدَّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلاَمُكُمُ عَلَىَّ إِذاً حَرَامُ .

والأصل : تمرون بالدَّيَارِ .

- ما حكم اتصال الفاعل ، والمفعول بالفعل ؟

- الأصلُ أن يَلي الفاعلُ الفعلَ من غير أن يفصل بينهما فاصل ؛ لأنَّه كالجزء منه ؛ ولذلك يُسكَّن له آخر الفعل إن كان الفاعل ضمير متكلم ، أو مخاطب ، نحو : ضَرَبْتَ ، وضَرَبْتُ ؛ وإنما سُكِّنَ

لكراهة توالي أربع متحركات، وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة ؛ فدلٌ ذلك على أنّ الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة .

و الأصل في المفعول أن ينفصل من الفعل بأن يتأخر عن الفاعل. ويجوز تقديم المفعول على الفاعل، نحو: ضرب زيداً عمرو. وهذا هو معنى قول الناظم: "وقد يُجَاء بخلاف الأصلِ ".

- ما حكم تقديم المفعول على الفعل ؟

الخبريّة ، نحو : كم عبدٍ ملكتَ .

- تقديم المفعول على الفعل له حكمان : 1- واجب 2- جائز .

1- يجب تقديمه في ثلاثة مواضع ، هي :

أ- إذا كان المُفعول واحداً من الأشياء التي يجب لها الصدارة ،كأسماء الاستفهام، نحو قوله تعالى:

﴿ فَأَى ءَايَتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ ونحو قولك: مَنْ أكرمت؟ وما فعلت؟ وكأسماء الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿ مَن يُضَلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُ, مِنْ هَادٍ ﴾ ونحو قولك : أيَّهم تُكرمْ أكْرمْ . أو يكون المفعول (كم)

ب- أن يكون المفعول ضميراً منفصلا لو تأخّر للزم اتصاله ، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَاكَ نَعْبُدُ ﴾ فإياك: مفعول به مقدم لو تأخر المفعول لكان ضميراً متصلا ؛ تقول : نعبدُك ، و هذا بخلاف قولك : الدرهم إياه أعطيتُك، فإنه لا يجب هنا تقديم المفعول (إياه) لأنك لو أخّرته لجاز اتصاله ، وانفصاله ؛ تقول : الدرهم أعطيتكه ، وأعطيتك إياه . أمّا في (نعبدك) فيلزم الاتصال . أن يكون العامل في المفعول واقعا في جواب أمّا ، وليس هناك فاصل بين أمّا وجوابها إلاّ المفعول به المقدّم على فعله سواء كانت أمّا مذكورة في الكلام ، أم مقدّرة . فمثال المذكورة قوله تعالى: ﴿ فَأَمّا الْمَيْهِ مُ لَا نَقْهَر ﴿ وَأَمّا السَّالِ فَلَا نَنْهَر ﴾ فاليتيم ، والسائل : مفعولان مقدّمان على عاملهما (تقهر ، وتنهر) و هذان العاملان واقعان جوابا لأمّا المذكورة في الكلام ، وليس هناك فاصل بين أمّا والفعل إلا المفعول به ومثال أمّا المقدّرة قوله تعالى : ﴿ وَرَبّك فَكَيّر ﴾ . فإن وُجد فاصل بين أمّا ، والفعل غير المفعول به لم يجب تقديم المفعول على الفعل ، نحو : أمّا اليوم فاكتب واجبك . فالمفعول واجبك : متأخّر و لا يجب تقديمه بسبب الفصل بكلمة (اليوم) بين أمّا والعامل (اكتب) .

- ما المواضع التي يمتنع فيها تقديم المفعول على الفعل ؟

- يمتنع تقديم المفعول على الفعل في المواضع الآتية:

1- إذا كان المفعول مصدراً مؤولاً من أنّ المؤكّدة ومعموليها ، مُخفّفة كانت ، أو مُشَدّدة ، نحو : عرفتُ أنّك فاضكُ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ آَنَ لَنَ تَحُصُّوهُ ﴾ فتأخير المفعول هنا واجب إلاّ إذا تقدّمت عليه (أمّا) نحو : أمّا أنك فاضلٌ فعرفتُ .

2- إذا كان عامله فعل التّعجب ، نحو: ما أحسنَ زيداً!

3- إذا كان عامله صلة لحرف مصدري ناصب ، كأن ، وكي، نحو: يعجبني أن نضرب زيداً ، ونحو: جئت كي أضرب زيداً ، فإن كان الحرف المصدري غير ناصب لم يجب تأخير المفعول عن العامل ، نحو: وَدِدْتُ لو تضربُ زيداً ،

ويجوز : وددتُ لو زيداً تضربُ ؛ لأن (لو) ليست حرف نصب ، وكذلك قولك : يعجبني ما تضربُ زيداً ، فيجوز أن تقول : يعجبني ما زيداً تضربُ ؛ لأن (ما) حرف غير ناصب .

4- إذا كان عامله مجزوما ، نحو : لم تضرب زيداً ، ولا يجوز : لم زيداً تضرب ، إلا إذا قدّمت المفعول على الجازم ، نحو : زيداً لم تضرب ، فهذا جائز .

5- إذا كان عامله منصوباً بـ (لن) عند الجمهور ، أو بـ (إذن) عند غير الكسائي ، نحو: لن أضرب زيداً ، ونحو: إذن أُكرمَ المجتهدَ

ولا يَجُوزُ أَن تقولَ : لنَ زَيداً أُضرَبُ ، كما لا يجوز عند الجمهور أن تقول : إذن المجتهدَ أُكرمَ ، وأجازه الكسائي .

وجوب تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول

وَأَخَّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ أَوْ أَضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

- ما المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ؟
 - يجب تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول في المواضع الآتية :
- 1- إذا كان الفاعل ضميراً متصلا غير محصور ، نحو: ضربت زيداً فالفاعل هنا ضمير ولا حَصْرَ فيه ؛ ولذلك يجب تقديمه
 - فإن كان الفاعل ضميراً محصوراً وجب تأخيره ، نحو: ما ضرب زيداً إلا أنا .
- 2- إذا كان الفاعل ، والمفعول ضميرين ، ولا حصر في أحدهما ، نحو : أكرمتُه . فيجب تقديم الفاعل (التاء) على المفعول (الهاء) لأنهما ضميران ، ولا حصر في أحدهما .
- 3- إذا كنان المفعول محصوراً ب (إلا ، أو إنَّ ما) نحو : ما ضرب زيدٌ إلا عمراً ، ونحو : إنَّما ضرب زيدٌ عمراً . فيجب تقديم الفاعل (زيدٌ) لأن المفعول به محصور .
 - * المحصور بـ (إنَّمَا) يكون مؤخراً وجُوباً ، والمحصور بـ (إلاًّ) يكون واقعاً بعد إلاًّ . *
- 4- إذا خِيفَ التباس أحدهما بالآخر، ولم تُوجد قرينة تُبيّن الفاعل من المفعول، نحو: ضرب موسى عيسى ، فيجب هنا أن يكون موسى هو الفاعل ، ونحو: أكرمَ ابني أخِي . وهذا هو مذهب الجمهور،

وذكر ابن الحاج جواز تقديم المفعول في هذه الأمثلة ونحوها ؛ وذلك لأن للعرب غرض في الالتباس كما لهم غرض في التبيين ، والإفهام .

وقد أخطأ ابن الحاج الجادَّة في قوله هذا إذ لا يمكن أن يكون الإلباس من مقاصد البلغاء؛ لأن من شأن الإلباس أن يُفهم السامع غير ما يريد المتكلم ، ولم توضع اللغة إلا للإفهام.

ويجوز تقديم المفعول ، وتأخيره إذا وُجدت قرينة تُبين الفاعل من المفعول. وهذا معنى قوله: "وأخِّر المفعول إنْ لَبْسٌ حُذر " وذلك نحو: أكلَ الكُمَّثْرَى موسى . والقرينة نوعان:

أ- معنوية ، نحو: أكل التفاحة موسى، ونحو: أرضعت الصغرى الكبرى؛ إذ لا يصح أن يكون الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى ، كما لا يصح أن يكون موسى مأكولا والتفاحة هي الآكل ؛ ولذلك جاز تقديم المفعول ، وتأخيره .

ب- لفظيَّة ، وهي ثلاثة أنواع :

أ- أن يكون لأحدهما تابع ظآهر الإعراب ، نحو: ضربَ موسى العاقلُ عيسى، فإنّ (العاقل) نعت لموسى ، فإذا رُفع كان موسى فاعلاً ، وإذا نُصب كان موسى مفعولاً مقدماً .

ب- أن يتصل بالمتقدَّم منهما ضمير يعود على المتأخر ، نحو : ضرب غلامَه موسى ، فهنا يتعيّن أن يكون (غلامه) مفعولا ؛ إذ لو جعلته فاعلا ، وموسى مفعولا لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهذا لا يجوز ، بخلاف ما لو جعلته مفعولا فإنَّ الضمير حينئذ يعود على متأخر لفظاً متقدم رتبة وهذا جائز ، فيجوز أن تقول : ضرب موسى غلامَه .

ج- أن يكون أحدهما مؤنثا ، وقد اتصلت بالفعل علامة التأنيث ، نحو : أكرمتْ موسى سلمى ، وهنا يجوز تقديم المفعول ، وتأخيره .

تأخير الفاعل ، أو المفعول وجوبا

وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخَّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

- ما الموضع الذي يجب فيه تأخير الفاعلِ ، أو المفعول وجوباً ؟
- يجب تأخير أحدهما إذا كان محصوراً سواء أكان محصورا برما ، وإلا) أو بر (إنّما) فمثال الفاعل المحصور بر (إلا): ما ضربَ عمراً إلا زيدٌ ، ومثال المفعول المحصور بر (إلا): ما ضربَ زيدٌ إلا عمراً ؛ ومثال الفاعل المحصور بر (إنّما): إنّما ضربَ عمراً زيدٌ ، ومثال المفعول المحصور بر (إنّما): إنما ضربَ زيدٌ عمراً . فالمحصور منهما يجب تأخيره .
- هل يجوز تقديم الفاعل على المفعول ، أو المفعول على الفاعل إذا كان أحدهما محصوراً ؟ أجاز بعض النحاة تقديم أحدهما على الآخر إذا كان الحصر بـ (إلا) لأن المحصور بإلاّ يُعرف بكونه واقعاً بعد إلاّ، فلا يَخْفَى على أحدٍ أنّه هو المحصور. فمثال تقديم الفاعل المحصور جوازاً،

قولك: ما ضرب إلا زيدٌ عمراً. ومثال تقديم المفعول المحصور جوازاً، قولك: ما ضربَ إلا عمراً زيدٌ .

أُمَّا المحصور بـ (إنِّما) فلا خلاف في أنّه لا يجوز تقديمه ؛ لأنه لا يَظْهر ولا يُعْرَفُ بكونه محصوراً إلا بتأخير ه .

- اذكر الخلاف في مسألة جواز تقديم المحصور بإلا .
 - في هذه المسألة ثلاثة مذاهب ، هي :

1- مذهب أكثر البصريين ، والفرَّاع ، وابن الأنباري : إنْ كان المحصور فاعلا امتنع تقديمه ، فلا يجوز : ما ضرب إلا زيدٌ عمراً ، وأمّا قول الشاعر :

فَلَمْ يَدْرِ إِلاَ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لنا ، فإنّ (ما) اسم موصول في محل نصب مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : فلم يدر إلا اللهُ دَرَى ما هيّجتْ لنا ، وعلى هذا فلم يتقدّم الفاعل المحصور على المفعول ؟ لأن هذا المفعول ليس مفعولا للفعل المذكور (يَدْرِ) .

أمّا إذا كان المحصور مفعولا جاز تقديمه، نحو: ما ضربَ إلا عمراً زيدٌ، ونحو: ما أكرمَ خالداً إلا سعبد .

2- مذهب الكسائي: يجوز تقديم المحصور بإلاً فاعلاً كان ، أو مفعولا ، واستشهد بالبيت السابق: فلم يدر إلا الله ما هيّجَت لنا ، فقد قدّم الشاعر الفاعل (الله) وهو محصور بإلا على المفعول (ما). 3- مذهب بعض البصريين ، واختاره الْجُزُوليّ ، والشّلَوْبِين : لا يجوز تقديم المحصور ب إلا فاعلا كان ، أو مفعولا ؛ خوفاً من الوقوع في اللّبس.

تقديم المفعول على الفاعل

وشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

- ما المواضع التي يجب فيها تقديم المفعول على الفاعل ؟
 - يجب ذلك في المواضع الآتية:
- 1- إذا اشتمل الفاعل على ضمير يعود إلى المفعول ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ أَبْتَكَنَ إِبْرَهِ مَ رَبُّهُ وَ الْمُفعول ﴾ فالمفعول (إبراهيم) واجب التقديم ؛ لأن الفاعل (ربُّه) اشتمل على ضمير يعود إلى المفعول المتقدَّم لفظاً والمتأخّر رتبة .
 - 2- إذا كان الفاعل محصوراً ب (إلا ، أو إنّما) كما تقدم في س6 .

ومثال ذلك : ما ضربَ عمراً إلا زيدٌ ، ونحو : إنما ضرب عمراً زيدٌ . فالمفعول في المثالين واجب التقديم ؛ لأن الفاعل محصور في المثالين .

3- إذا كان المفعول ضميراً متصلا، والفاعل اسما ظاهراً ،نحو: أكرمني عليٌّ.

فالمفعول (ياء المتكلم) واجب التقديم ؛ لأنه ضمير نصب متصل ، والفاعل اسم ظاهر .

- ما مراد الناظم بقوله: شاع نحو: خاف ربَّه عمر ؟

- مراده أنّ الشائع في لسان العرب: تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر، ومثَّل لذلك بقول العرب: خاف ربَّه عمر .

فرَبَّه : مفعول ، وهو مشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل (عمر) وهو متأخر لفظاً . وجاز ذلك ؛ لأن الفاعل رتبته التقديم ، فالضمير قد عاد إلى متقدم في الرتبة ، وإن كان متأخراً في اللفظ .

- ما معنى قولهم: ضمير عائد إلى متأخر في اللفظ متقدّم في الرتبة؟

- الأصل أن الفاعل يتقدّم على المفعول ؛ فنقول : إنه متقدم لفظاً ورتبه ، نحو : كتب علي الدرس . فعلي : فاعل متقدم في اللفظ والرتبة ؛ لأنه جاء على الأصل من حيث اللفظ والترتيب ، وكذلك الحال بالنسبة للمفعول ، فالأصل أنه متأخر لفظا ورتبة . فإذا تقدّم المفعول ، وتأخّر الفاعل ،نحو خاف ربّه عمر ؛ قلنا : إن المفعول متقدّم لفظاً متأخر رتبة ، والفاعل متأخر لفظا متقدم رتبة ؛ ولذلك نقول في هذا المثال : إن الضمير في المفعول (ربّه) عائد إلى متأخر لفظاً متقدّم رتبة ؛ لأن لفظ الفاعل (عمر) متأخر ولكن ترتيبه حسب الأصل التقدّم.

- ما حكم عود الضمير من الفاعل إلى المفعول ، والعكس ؟

1- عود الضمير من المتأخر إلى المتقدم جائز بالإجماع سواء كان المتأخر فاعلا ، أم مفعولا .

فمثال عود الضمير من الفاعل المتأخر إلى المفعول المتقدّم قوله تعالى : ﴿ ﴿ وَإِذِ ٱبْتَكَنَّ إِبْرَهِ عَمَ

رَيُّهُ ﴾ فالضمير في الفاعل (ربُّه) عائد إلى المفعول المتقدم لفظاً وإن كانت رتبته التأخير.

ومثال عود الضمير من المفعول المتأخر إلى الفاعل المتقدم ، قولك : قرأ الطالب درسه . فالضمير في المفعول عائد إلى الفاعل المتقدّم لفظاً ورتبة ، وهذا هو الأصل في الضمير العائد ؛ لأن الضمير لابد أن يعود إلى متقدم سواء كان متقدما في اللفظ والرتبة ،كما في المثال الأخير ، أم كان متقدما في اللفظ فقط ، كما في قولهم : خاف ربَّه عمر ، ولا يعود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة .

2- عود الضمير من المفعول المتقدِّم إلى الفاعل المتأخَّر فيه تفصيل:

أ- إذا عاد الضمير من المفعول المتقدم إلى الفاعل المتأخر جاز ذلك بالإجماع ، وهذا هو الشائع في لسان العرب ، نحو : خاف ربَّه عمرُ ؛ لأن الفاعل رتبته التقديم ،فيكون الضمير قد عاد إلى متقدّم في الرتبة ،وإن كان متأخراً في اللفظ .

وإذا عاد الضمير من المفعول المتقدَّم إلى ما اتصل بالفاعل ، نحو: ضربَ غلامَهَا جَارُ هندٍ ، ففي هذه المسألة خلاف ، قيل: لا يجوز ، وقيل: يجوز - وهو الصحيح - ذلك لأن الضمير في المفعول المتقدّم (غلامها) يرجع إلى (هند) ولفظ هند متصل بالفاعل (جار) والفاعل رتبته التقديم ، والمتصلُ بالمتقدِّم متقدَّمٌ فكأن الضمير في المفعول عائد إلى الفاعل نفسه.

ب- إذا عاد الضمير من الفاعل المتقدّم إلّى المفعول المتأخر ، نحو : قرأ صاحبُه الكتابَ ، فلا يجوز عند جمهور النحويين . وهذا هو المراد من قول الناظم :

" وشذَّ نحوُ زَانَ نورُه الشجر " ؛ لأن الضمير المتصل بالفاعل (نورُه) عائد إلى المفعول المتأخر لفظاً ورتبة ، وهذا ممتنع ، ويجب حينئذ تقديم المفعول وأجاز ذلك الأخفش ، وتابعَه أبو عبدالله الطُّوَّال ، وابن جني ، وابن مالك . أما الجمهور فلا يجيزون ذلك وما ورد من شواهد تأوَّلُوه . (سيأتي بيان هذه الشواهد في س14) . ج- إذا كان الضمير المتصل بالفاعل يعود إلى ما اتصل بالمفعول المتأخَّر ، نحو : ضربَ بعلُها صاحبَ هندٍ ، فهذه المسألة ممتنعة بالإجماع ؛ لأن الضمير في الفاعل (بعلُها) عائد إلى (هند) ولفظ هند متصل بالمفعول (صاحبَ) المتأخَّر لفظاً ورتبة .